الإصدار (18) العدد الثالث
مايو // يونيو 2026

مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

تطور مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التحولات التكنولوجية قراءة نقدية في الدساتير الحديثة

The Evolution of the Principle of Separation of Powers in Light of Technological Transformations: A Critical Reading of Modern Constitutions

بحث مقدم من قبل

المدرس الدكتور حسام احمد عبدالله / جامعة تكريت/ كلية القانون

PhD .. HUSAM AHMED ABDULLAH

Tikrit University College of law

hussam.abdullah122@tu.edu.iq

الخلاصة :

يُعَدّ مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المرتكزات التي قامت عليها النظم الدستورية الحديثة، إذ يشكّل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة، والحيلولة دون انفراد سلطة بعينها بالقرار السياسي أو القانوني على حساب السلطات الأخرى؛ غير أنّ هذا المبدأ، الذي وُضع في سياقات تاريخية تقليدية، يواجه اليوم تحديات عميقة بفعل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي أعادت صياغة أنماط ممارسة السلطة وحدودها، سواء عبر الرقمنة الشاملة للمرافق العامة أو من خلال هيمنة الشركات التكنولوجية العملاقة على مساحات واسعة من المجال العام، بما في ذلك إدارة البيانات والمعلومات والاتصال؛ ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة قراءة نقدية للمبدأ في ضوء هذه التحولات، ليس فقط من زاوية الحفاظ على الاستقلال الوظيفي لكل سلطة، وإنما من زاوية ملاءمته للواقع الجديد الذي تداخلت فيه السلطة التشريعية مع أدوات الذكاء الاصطناعي، والسلطة التنفيذية مع أنظمة الرقابة الرقمية، والسلطة القضائية مع إشكاليات الإثبات الإلكتروني وحقوق الخصوصية. إنّ التحليل المقترح لا يكتفي باستعراض المسار التاريخي للمبدأ في الفكر الدستوري الكلاسيكي، بل يتجاوز ذلك إلى نقد كفاية الآليات التقليدية في مواجهة مخرجات الثورة التكنولوجية، وإبراز الحاجة إلى تطوير صيغ أكثر مرونة تسمح بتفعيل الرقابة المتبادلة في سياقات جديدة؛ فالمعضلة لم تعد محصورة في العلاقة بين السلطات الثلاث فحسب بل امتدّت إلى علاقة الدولة بسلطات جديدة ناشئة خارج الأطر المؤسسية التقليدية، كسلطة المنصات الرقمية ومراكز البيانات والشركات العابرة للحدود؛ ومن ثم فإن البحث ينطلق من فرضية مؤداها أنّ الدساتير الحديثة مطالبة بتجديد بنيتها الرقابية والمؤسسية، بما يضمن الحفاظ على روح مبدأ الفصل بين السلطات في ظل هذا الواقع المعقد، ويحول دون تحوّل التكنولوجيا إلى أداة لتركيز السلطة بيد جهات لا تخضع للرقابة الشعبية أو القضائية.

الكلمات المفتاحية: الفصل بين السلطات؛ التحولات التكنولوجية؛ الدساتير الحديثة؛ الرقابة المتبادلة؛ الذكاء الاصطناعي؛ المنصات الرقمية؛ الشرعية الدستورية؛ مبدأ التوازن المؤسسي.

Abstract

The principle of the separation of powers constitutes one of the most fundamental pillars of modern constitutional systems, serving as a safeguard to ensure balance among state institutions and to prevent the concentration of authority in a single branch at the expense of the others. However, this principle—originally conceived in traditional historical contexts—faces profound challenges today as a result of rapid technological transformations that have reshaped the modes and boundaries of exercising power.These transformations manifest through the full digitalization of public administration, the dominance of global technology corporations over critical aspects of the public sphere, and the growing control of data, information, and communication. Consequently, there is an urgent need to revisit and critically analyze the separation of powers, not only from the perspective of institutional independence, but also in light of its adaptability to a new reality in which legislative authority is intertwined with artificial intelligence, executive authority is influenced by digital surveillance systems, and judicial authority is confronted with questions of electronic evidence and privacy rights.This study moves beyond a historical review of the classical constitutional theory to highlight the inadequacy of traditional mechanisms in addressing the outcomes of the technological revolution.It underscores the necessity of developing more flexible frameworks that can sustain mutual checks and balances in emerging contexts.The issue is no longer confined to the relationship among the three classical branches of government, but has expanded to encompass the state's interaction with new forms of authority operating outside conventional institutional frameworks—such as digital platforms, data centers, and transnational corporations.

The central hypothesis of this research is that modern constitutions must renew their institutional and oversight structures to preserve the spirit of the separation of powers in an increasingly complex environment, and to prevent technology from becoming an instrument for concentrating power in the hands of actors that are not subject to democratic or judicial accountability.

Keywords:Separation of powers; technological transformations; modern constitutions; checks and balances; artificial intelligence; digital platforms; constitutional legitimacy; institutional balance.

المقدمة

يُعَدّ مبدأ الفصل بين السلطات أحد الأعمدة الكبرى التي ارتكزت عليها الفلسفة الدستورية منذ نشأتها الأولى، إذ لم يكن مجرد آلية تنظيمية تحدد اختصاصات كل سلطة على حدة، بل كان ولا يزال يمثل ضمانة موضوعية لحماية الحقوق والحريات، وصيانة النظام السياسي من الاستبداد والانفراد بالقرار؛ وقد ارتبط هذا المبدأ على مر العصور بضرورات إقامة التوازن المؤسسي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تتكامل وظائفها في إطار من الرقابة المتبادلة والتعاون المنظم، بما يحول دون تغوّل سلطة على حساب أخرى؛ غير أنّ ما يشهده العالم اليوم من تحولات تكنولوجية غير مسبوقة يطرح تساؤلات عميقة حول مدى قدرة هذا المبدأ على الاستمرار بذات الصياغة التقليدية التي أرسيت في القرون الماضية، ومدى كفاءته في مواجهة تحديات البيئة الرقمية المعاصرة. إنّ التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، والتواصل عبر المنصات الرقمية العملاقة، لم تقتصر آثارها على النطاق الاجتماعي أو الاقتصادي، بل امتدت لتقويض الحدود الكلاسيكية بين السلطات وإعادة تشكيل أنماط ممارسة الوظائف العامة؛ فالتشريع بات في كثير من الأحيان يتأثر بخوارزميات وتقنيات تولّد قواعد شبه قانونية دون المرور بالقنوات البرلمانية، والتنفيذ يعتمد على أنظمة رقمية متطورة تمارس سلطة فعلية تفوق أحياناً سلطة المؤسسات الإدارية التقليدية، والقضاء يواجه تحديات معقدة في التعامل مع الأدلة الإلكترونية وحماية الخصوصية في فضاء افتراضي متشابك؛ وفي ظل هذا الواقع؛ لم يعد كافياً الركون إلى النظريات الكلاسيكية التي صاغها المفكرون الدستوريون في سياقات مغايرة، بل بات من الضروري إعادة النظر في الفلسفة المؤسِّسة للمبدأ ذاته. وتأتي هذه الدراسة لتُعيد إحياء النقاش حول الفصل بين السلطات من منظور نقدي يواكب التحديات التكنولوجية المعاصرة، ويبحث في مدى ملاءمة الدساتير الحديثة لصياغة أنماط رقابية جديدة تتجاوز حدود السلطات الثلاث التقليدية، لتشمل الجهات الفاعلة في المجال الرقمي والشركات العابرة للحدود التي أصبحت تمثل قوى ذات تأثير مباشر على ممارسة السلطة داخل الدولة وخارجها. فالخطر لم يعد مقتصراً على هيمنة مؤسسة حكومية على أخرى وإنما أصبح متجسداً في احتمالية تركيز السلطة في كيانات خاصة لا تخضع للمساءلة الشعبية أو الرقابة القضائية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة مبدأ الفصل بين السلطات بصيغته التقليدية على الصمود في مواجهة التحولات التكنولوجية التي أعادت تشكيل موازين السلطة؛ وأوجدت قوى رقمية تمارس نفوذاً خارج الإطار الدستوري والرقابة التقليدية؛ وتكمن المشكلة في أنّ هذه التحولات لم تضعف فقط آليات الرقابة بين السلطات، بل أفرزت سلطات موازية تؤثر في التشريع والتنفيذ والقضاء، مما يثير التساؤل عن كفاية النموذج الكلاسيكي وضرورة تطويره؛ ومن ثم تسعى الدراسة إلى تحليل حدود فعالية المبدأ في صورته الراهنة، واستكشاف سبل إعادة صياغته بما يضمن الحفاظ على التوازن المؤسسي ومنع انزلاق السلطة نحو هيمنة غير خاضعة للمساءلة في العصر الرقمي.

أسئلة الدراسة:

تبحث الدراسة في مدى قدرة مبدأ الفصل بين السلطات على التكيف مع التحولات التكنولوجية، واستمرار فاعليته في تحقيق التوازن وحماية الحقوق؛ كما تتناول تأثير التكنولوجيا على السلطات الثلاث، وكفاية الرقابة التقليدية في مواجهة القوى الرقمية، والحاجة إلى تطوير المبدأ بما ينسجم مع الواقع الرقمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى إعادة تقييم مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التحولات التكنولوجية التي أوجدت قوى رقمية تؤثر في بنية السلطة خارج الإطار الدستوري التقليدي؛ كما تبرز أهميتها في تقديم قراءة نقدية تكشف قصور النماذج القائمة، وتطرح تصوراً لتطوير المبدأ بما ينسجم مع متطلبات العصر الرقمي.

وتتجلى أهميتها التطبيقية في دعم المشرّعين وصانعي القرار في تحديث الأطر الدستورية، بما يضمن التوازن المؤسسي ويحول دون نشوء أشكال جديدة من الاستبداد التكنولوجي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى قدرة مبدأ الفصل بين السلطات بصيغته الكلاسيكية على مواجهة التحديات التكنولوجية، والكشف عن أوجه القصور في تطبيقه في العصر الرقمي؛ كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية لتطوير المبدأ من خلال إيجاد آليات رقابية جديدة تستوعب التحولات الرقمية وتدمج القوى التقنية ضمن الإطار الدستوري؛ وتهدف كذلك إلى تقديم توصيات عملية للمشرّعين وصانعي القرار لتحديث الأنظمة الدستورية، إضافة إلى إرساء أساس معرفي يدعم البحث في العلاقة بين التكنولوجيا والدستور؛ وفي المجمل؛ ترمي الدراسة إلى حماية التوازن المؤسسي ومنع الاستبداد التكنولوجي، مع الحفاظ على فاعلية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الرقمي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليلي مقارن ونقدي لتفكيك مبدأ الفصل بين السلطات وإعادة تقييمه في ظل التحولات التكنولوجية المعاصرة؛ من خلال تحليل النصوص الدستورية ومقارنتها بالتطبيقات العملية.

كما تهدف إلى إبراز أوجه القصور في النماذج التقليدية واقتراح معالجات قانونية تعزز التوازن المؤسسي وتضمن فاعلية المبدأ في العصر الرقمي.

المبحث الأول: الإطار النظري لمبدأ الفصل بين السلطات في الفكر الدستوري
تمهيد:
يعالج الأساس الفكري للمبدأ وتطوره من نظرية فلسفية إلى قاعدة دستورية تنظّم توزيع السلطة.
المطلب الأول: الجذور الفلسفية والتاريخية لمبدأ الفصل بين السلطات
نشأ المبدأ لمنع تركّز السلطة، وتبلور في الفكر الغربي حتى أصبح ضمانة لحماية الحقوق وتحقيق التوازن.
المطلب الثاني: تطور مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة
تحوّل المبدأ إلى نموذج مرن قائم على التوازن والتعاون، مع استمرار تحديات التطبيق العملي.
المبحث الثاني/التحولات التكنولوجية وانعكاساتها على مبدأ الفصل بين السلطات
تمهيد:
أدّت التحولات الرقمية إلى توسيع مفهوم السلطة وظهور فاعلين جدد خارج الإطار التقليدي.
المطلب الأول: تأثير الثورة الرقمية على بنية السلطات الدستورية
ساهمت التكنولوجيا في تداخل الاختصاصات ونقل بعض مظاهر السلطة إلى جهات رقمية.
المطلب الثاني: تحديات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل السلطة الرقمية المعاصرة
تتمثل التحديات في ضعف الرقابة، وتأثير المنصات، وتزايد دور السلطة التنفيذية.

الخاتمـــة:
وتضمنت هذه الخاتمة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤكد ضرورة تحديث الأطر الدستورية والرقابية لمواكبة هذه التحولات.
قائمة المصادر والمراجع.
....

المبحث الأول./الإطار النظري لمبدأ الفصل بين السلطات في الفكر الدستوري
تمهيد:
يُعَدّ مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الركائز التي قامت عليها النظم الدستورية الحديثة، لما يمثّله من ضمانة جوهرية لتحقيق التوازن المؤسسي ومنع الاستبداد؛ وفي هذا السياق؛ وفي دراسةٍ فايل، في مجال القانون الدستوري تناول الباحث تطور هذا المبدأ وجذوره التاريخية وتحولاته في الفكر الدستوري، إذ قال، تجدُ عقيدةُ الفصل بين السلطات جذورها في العالم القديم، غير أنّها في إنجلترا في القرن السابع عشر برزت لأول مرة كنظرية متماسكة للحكم، صيغت بوضوح، ودُفِعَ بها باعتبارها «السرّ الأعظم للحرية والحكمِ الرشيد»؛ وفي خضمّ اضطرابات الحرب الأهلية، ظهرت هذه العقيدة استجابةً للحاجة إلى نظرية دستورية جديدة، ومنبثقةً من النظرية الأقدم، لتغدو في آنٍ واحد منافساً لها ووسيلةً لتوسيعها وتطويرها إلى نظرية الدستور المتوازن في القرن الثامن عشر([1]). وهو ما يؤكد أن مبدأ الفصل بين السلطات لم ينشأ دفعة واحدة، بل تطوّر تدريجياً حتى استقر كإطار نظري متكامل لتنظيم السلطة وضمان التوازن الدستوري؛ وقد تبلور هذا المبدأ في كتابات المفكر الفرنسي مونتسكيو الذي صاغ رؤيته الشهيرة بقوله لا يكفي تناولُ الحريةِ السياسية في علاقتها بالدستور؛ بل يجبُ بيانُها في علاقتها بالمواطن، ولابد إن تتشكّل الحريةُ من خلال توزيعٍ معيّنٍ للسلطات الثلاث([2]). حيث تُعدّ هذه الفكرة الكلاسيكية الأساس الذي انبثقت عنه لاحقاً منظومة متكاملة لضمان التوازن بين سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء؛ غير أنّ هذا المبدأ، على الرغم من رسوخ بنيته النظرية، لم يظل جامداً عبر الأزمنة، بل شهد تحولات متلاحقة تبعاً لتغيّر السياقات السياسية والاجتماعية والتقنية؛ الأمر الذي استدعى إعادة تأطيره ضمن رؤية مؤسسية أكثر مرونة؛ وهو ما يؤكده آوين كارلون بقوله إنّ نظريةَ الفصل بين السلطات تضطلع بدورٍ محددٍ بوضوح في الإسهام في هيكلة وتوجيه توزيع وتقسيم السلطة المؤسسية، ومن خلال طرحها تصوراً معيّناً للنظام المؤسسي، فإنّه ينبغي لها أن تؤدي دورَ دليلٍ يُهتدى به من قبل أولئك الذين يسعون إلى إقامة نظام حكمٍ فعّال([3]). وهو ما يكرّس البعد النظري للمبدأ بوصفه إطاراً مؤسسياً منظِّماً لتوزيع السلطة وضمان التوازن الدستوري؛ أما في السياق العربي، فتحرص السلطة التأسيسية في بعض النظم الدستورية على أن تضمن الوثيقة الدستورية نصوصاً تتناول بعض الوسائل القانونية التي تكفل نفاذ القواعد الدستورية وحسن تطبيقها، وتحد من محاولة الخروج عليها من جانب السلطات العامة في الدولة، ومن ذلك النص على "الرقابة المتبادلة بين السلطات العامة في الدولة، وبخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية"، لتؤكد من خلالها خضوع الهيئات الحاكمة للقواعد الدستورية، ولتكفل إلى حد كبير عدم طغيان إحدى السلطتين على الأخرى. وعدم تجاوز أيهما الوظيفة التي أسندها المشرع الدستوري إلى وظيفة سلطة أخرى([4]). وعلى هذا الأساس يُقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: الجذور الفلسفية والتاريخية لمبدأ الفصل بين السلطات، والمطلب الثاني: تطور مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة.
المطلب الأول/الجذور الفلسفية والتاريخية لمبدأ الفصل بين السلطات
ارتبطت نشأة مبدأ الفصل بين السلطات بسياق فلسفي وتاريخي عميق تبلور مع التحولات الكبرى في الفكر السياسي والدستوري منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ حيث أدرك الفقهاء والمفكرون مخاطر تركّز السلطة في يد واحدة وما يفضي إليه من استبداد؛ فبرزت الحاجة إلى توزيعها كضمانة أساسية لصون الحقوق والحريات؛ وقد تبلور هذا الاتجاه

بصورة أكثر نضجاً في كتابات الفقيه الفرنسي مونتسكيو، الذي أسهم في إرساء المبدأ كقاعدة منظمة للعلاقة بين السلطات، مع التأكيد على أن جذوره تمتد إلى عصور أقدم في الفلسفة اليونانية؛ وهو ما تؤكده الدراسات الفقهية الحديثة بقولها لم يكن مبدأ الفصل بين السلطات معروفا في التشريعات القديمة، ونتيجة لتطور المجتمعات ومطالبتها بالحريات والحقوق تم إقراره أو تضمينه في معظم الدساتير وترسخ كمبدأ جوهري وضمانة أساسية لحقوق الأنسان، وقد ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفقيه الفرنسي مونتسكيو، الذي كان له الفضل في ابرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العاقة بين السلطات في الدولة، ومنع الاستبداد بالسلطة، وإذا كان فضل مونتسكيو في ذلك يذكر ان جذور المبدأ ترجع الى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة وبالذات في كتابات افلاطون وارسطو[5]. وهو ما يكشف بوضوح عن الامتداد التاريخي العميق لهذا المبدأ؛ ويؤكد أنّه لم يكن وليد لحظة دستورية معاصرة، بل نتاج تطور فكري تراكمي أسهمت فيه الفلسفة السياسية عبر عصور مختلفة، حتى استقر كقاعدة نظرية راسخة لتنظيم السلطة ومنع تركزها، بما يحقق التوازن ويصون الحقوق في إطار الدولة الدستورية؛ الأمر الذي مهّد لبلورة هذا التصور النظري في الفكر الغربي؛ حيث بدأ يأخذ طابعاً أكثر تحديداً ووضوحاً في كتابات الفقهاء، وفي مقدمتهم جون لوك، الذي يعدّ من أوائل من طرحوا فكرة توزيع الوظائف السياسية بين جهات مختلفة، حين فرّق بين السلطة التشريعية والتنفيذية والاتحادية، مؤكدًا أنّ ذلك قد يُمثّل إغراءً بالغاً لضعف الطبيعة البشرية الميّالة إلى التمسّك بالسلطة، فإنّ منح الأشخاص أنفسهم الذين يملكون سلطة سنّ القوانين، السلطةَ ذاتها لتنفيذها بأيديهم أيضاً، يُفضي إلى تركيزٍ خطيرٍ للسلطة[6].ويمثّل هذا الطرح الأساس الفلسفي الأولي الذي مهّد لتطور النظرية، وهو ما أسهم في تمهيد الطريق لانتقال هذه الفكرة من إطارها الفلسفي الأولي إلى بناء نظري أكثر نضجاً وتكاملاً في الفكر الدستوري الكلاسيكي، إذ انتقلت لاحقاً إلى صياغة أكثر نضجاً على يد مونتسكيو الذي يُعدّ الأكثر تأثيراً في بلورة النظرية الكلاسيكية للفصل بين السلطات، حين قرر بقولهِ عندما تجتمع السلطتان التشريعية والتنفيذية في شخصٍ واحد، أو في هيئةٍ واحدة من القضاة، فلا يمكن أن تكون هناك حرية؛ إذ قد تنشأ مخاوف من أن يقوم الملك ذاته أو المجلس ذاته بسنّ قوانين استبدادية وتنفيذها بطريقة استبدادية[7]. وقد كانت هذه الرؤية بمثابة حجر الأساس الذي استند إليه واضعو الدساتير في أوروبا وأمريكا لتكريس التوازن بين السلطات الثلاث، فالغاية من هذا التوزيع لم تكن فقط تنظيم العلاقة بين المؤسسات، بل ضمان عدم تراكم السلطة لدى جهة واحدة، بما يؤدي إلى فقدان الشرعية الدستورية؛ وفي السياق الأمريكي، وجد المبدأ تطبيقاً متميزاً في دستور عام 1787، حيث وُزّعت الصلاحيات بوضوح بين الكونغرس والرئيس والمحكمة العليا، مع آليات رقابة متبادلة مثل حق النقض الرئاسي وصلاحية الكونغرس في المساءلة؛ وفي هذا الإطار التطبيقي للمبدأ، جاء التنظير الدستوري الأمريكي ليترجم هذه الرؤية إلى آليات عملية دقيقة تضمن توازن السلطات وتمنع تغوّل إحداها على الأخرى.

حيثُ الفقيه الأمريكي جيمس ماديسون إلى ذلك بقوله إن الضمانةَ الكبرى ضدّ التركّز التدريجي لمختلف السلطات في الجهة ذاتها تتمثّل في منح القائمين على إدارة كلّ جهة الوسائلَ الدستورية اللازمة، والدوافعَ الشخصية الكفيلة بمقاومة تعدّيات الجهات الأخرى، ويجب أن تكون تدابيرُ الدفاع، في هذا كما في سائر الأحوال، متناسبةً مع خطر الاعتداء. وينبغي أن تُجعل الطموحاتُ في مواجهة الطموحات. كما يجب أن يُربطَ مصلحةُ الشخص بالحقوق الدستورية للمنصب[8].

وهو ما يكرّس منطقاً دستورياً بالغ الصرامة يجعل من التوازن بين السلطات منظومةً ديناميكيةً قائمةً على التعادل والتدافع المستمر، بحيث لا تُصان الحرية بنصوصٍ جامدة، بل بآلياتٍ حيةٍ تُفَعِّلُ رقابةً متبادلةً تحول دون أيّ انزلاق نحو احتكار السلطة أو تقويض الشرعية الدستورية؛ غير أنّ هذا البناء النظري المتماسك، على الرغم من وضوحه في التجارب الغربية، لم ينتقل بذات الفاعلية إلى بعض البيئات الدستورية الأخرى، حيث اصطدم بعوائق بنيوية حدّت من قدرته على تحقيق التوازن المنشود؛ أما في التجربة الدستورية العربية، فقد كان تأثير الفكر الغربي واضحاً، لكن التطبيق واجه تحديات بنيوية، ففي كثير من الحالات، ورغم النصوص التي تؤكد استقلال السلطات، فإن الواقع أظهر تغولها على حساب حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية، بل إن هذه الدساتير لا تحظى بالاحترام الواجب من قبل الحكام في مثل هذه الدول، فهي لا تمثل أكثر من إطار شكلي يستطيع الحاكم أن يطوعه لرغباته وسلطاته[9]. وهو ما يكشف عن فجوةٍ بنيويةٍ حادّةٍ بين النصّ الدستوري وواقعه التطبيقي، تُفرغ المبدأ من مضمونه وتحوّله من أداةٍ لضبط السلطة إلى غطاءٍ شكليّ يُعيد إنتاجها في صورةٍ أكثر تركّزاً وخطورة؛ والذي يجد صداه في جانبٍ معتبرٍ من الفقه الدستوري العربي الذي سعى إلى تشخيص هذه الإشكالية والكشف عن مظاهرها العملية؛ وقد عبّر أحد الفقهاء العرب عن هذا الإشكال بقوله إنّ الدساتير العربية غالباً ما تنص على الفصل بين السلطات، غير أن التطبيق العملي يكشف عن تلاشي هذا المبدأ لصالح سلطة التنفيذ[10].

وهو ما يفضي إلى إفراغ البنية الدستورية من مضمونها الحقيقي، ويحوّل مبدأ الفصل بين السلطات من ضمانةٍ جوهريةٍ لحماية الحقوق والحريات إلى مجرد إطارٍ صوريٍّ يكرّس هيمنة السلطة التنفيذية ويُقوّض أسس الشرعية الدستورية؛ ومع ذلك ظلّ المبدأ محتفظاً بمكانته المركزية في النظرية الدستورية، مع تجدّد النقاش حوله في ظل التحولات المعاصرة، ولا سيما التكنولوجية منها، حيث لم يعد التحدي مقتصراً على تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، بل امتدّ ليشمل ضبط قوى جديدة ناشئة خارج الإطار الدستوري التقليدي. وهو ما ينذر بإعادة تشكيل مفهوم السلطة الدستورية في العصر الرقمي، ويفرض استحداث آليات رقابية أكثر مرونة وفاعلية لمواكبة هذا التحول؛ كما يؤسس ذلك لفهم مبدأ الفصل بين السلطات في إطاره التاريخي والفلسفي، ويكشف في الوقت ذاته عن التحديات المستجدة التي أفرزها الواقع التكنولوجي، بما يفرض إعادة تقييم فعاليته وإعادة هندسة آلياته بما ينسجم مع معطيات العصر الرقمي. وبذلك يتبيّن أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن مجرد فكرة نظرية جامدة، بل هو نتاج تطور تاريخي وفلسفي عميق، استقر كضمانة أساسية لمنع تركّز السلطة وصون

الحقوق والحريات؛ غير أن التحولات المعاصرة، ولا سيما التكنولوجية منها، أفرزت تحديات جديدة تمسّ بنيته التقليدية، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في آلياته بما يكفل الحفاظ على توازنه وفاعليته في ظل الواقع الدستوري الحديث.

المطلب الثاني/ تطور مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الحديثة

شهد مبدأ الفصل بين السلطات مساراً تطورياً متدرجاً عبر التاريخ، إذ انتقل من إطارٍ فلسفيٍ نظريٍ في كتابات المفكرين إلى منظومةٍ دستوريةٍ ملزمة تُحدّد نطاق اختصاص كل سلطة وتؤسس لآليات رقابةٍ متبادلة بينها؛ وقد انعكس هذا التطور بوضوح في الدساتير الحديثة من خلال التحول من النموذج الجامد إلى النموذج المرن، كما يتجلى في النظام البرلماني؛ حيث ذهبت إحدى الدراسات العربية للقول يقوم النظام البرلماني على الفصل المرن، أي غير الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أي الفصل بينهما مع التعاون والتداخل في ممارسة وظائف الدولة وتبادل التأثير بينهما بصورة متوازنة، ويتحقق هذا الهدف بتقرير مظاهر خاصة تباشرها كل سلطة في ميدان اختصاص السلطة الأخرى تعاوناً ورقابة[11]. وهو ما يعكس انتقالاً من الفصل الصارم إلى التوازن الوظيفي القائم على الرقابة المتبادلة، بما يعزّز فاعلية الدولة ويصون الشرعية الدستورية؛ وفي امتدادٍ لهذا التطور؛ مرّ المبدأ بمسارٍ تدريجيٍ تراكميٍ في الفكر الدستوري، حتى استقر بصيغته المعاصرة، وذهبت دراسة عربية إلى القول لم يكن مبدأ الفصل بين السلطات معروفاً في التشريعات القديمة ونتيجة لتطور المجتمعات ومطالبتها الحريات والحقوق تم إقرار هذا المبدأ في معظم الدساتير ومبادئ حقوق الإنسان و تم اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات في معظم دساتير العالم، كضمانة أساسية ضد الاستبداد[12]. وهو ما يعكس انتقال المبدأ من مجرد فكرة نظرية إلى قاعدة دستورية ملزمة، تُشكّل اليوم أحد الأعمدة المركزية في بناء الدولة الحديثة، بما يضمن تحقيق التوازن المؤسسي ويحول دون الانحراف في ممارسة السلطة؛ وفي امتدادٍ منطقيّ لهذا التحول البنيوي، وبوصفه تأصيلاً فكرياً عميقاً لفكرة منع تركّز السلطة؛ يتعزّز هذا التصور في الأدبيات الدستورية الكلاسيكية، ولا سيما في الورقة الفدرالية رقم (47) لجيمس ماديسون، التي قدّمت معالجة تحليلية دقيقة لخطورة جمع السلطات، وأرست الأساس النظري الذي انطلقت منه الدساتير الحديثة نحو تطوير مبدأ الفصل بين السلطات وتكييفه مع متطلبات التوازن المؤسسي؛ حيث جاء فيها إنّ تجمّع جميع السلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية، في يدٍ واحدة، سواء كانت لفردٍ واحد، أو لقلّة، أو لكثرة، وسواء أكانت وراثية أم مُعيَّنة ذاتياً أم منتخبة، يمكن بحقّ أن يُوصَف بأنّه التعريف الحقيقي للاستبداد. وعليه، فإذا كان الدستور الاتحادي منسوباً إليه فعلاً هذا التجمّع للسلطات، أو هذا المزج بينها على نحوٍ ينطوي على نزعةٍ خطرةٍ نحو ذلك التجمّع، فلن تكون هناك حاجة إلى أي حجج أخرى لإثارة استنكارٍ عامٍ لهذا النظام[13]. وهو ما يكشف عن الأساس النظري الصارم الذي انطلقت منه الدساتير الحديثة في إعادة بناء المبدأ؛ إذ لم تعد تقتصر على مجرد منع تركّز السلطة بصيغته التقليدية، بل اتجهت إلى إرساء منظومة متكاملة تقوم على التوازن الوظيفي والتداخل المنضبط والرقابة المتبادلة بين السلطات، بما يعكس تحول مبدأ الفصل بين السلطات من قاعدة سلبية تهدف إلى درء الاستبداد إلى نظام دستوري ديناميكي يُعنى بتنظيم توزيع السلطة وضمان فاعلية ممارستها في إطار من الشرعية الدستورية؛ وقد أفرز التطور العملي للدساتير الحديثة تحديات حقيقية لمبدأ الفصل بين السلطات، تمثلت في تنامي دور السلطة التنفيذية وتوسع صلاحياتها، حيث أشار هانغ في دراسته تُعَدّ السلطة التنفيذية في الغالب أكثر فروع الحكومة بروزاً وحركية، لارتباطها بقيادة الدولة، وقد سعت السلطة التنفيذية تاريخياً (سواء تمثّلت في ملك أو رئيس أو رئيس وزراء) إلى تركيز السلطة وتوسيع نطاق نفوذها، غالباً تحت ذرائع الأمن القومي أو النمو الاقتصادي أو الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتميل السلطة التنفيذية إلى امتلاك مزايا مؤسسية، إذ تسيطر على الجهاز البيروقراطي والقوات العسكرية والعلاقات الخارجية، وهي جميعها مجالات تتيح فرصاً لتوسيع السلطة، ومع مرور الوقت، مكّنت قدرة السلطة التنفيذية على إصدار الأوامر التنفيذية والمراسيم وممارسة السلطات الاستثنائية من الالتفاف على الرقابة التشريعية، مما جعلها قوة مهيمنة في الحكم، وفي أوقات الأزمات، مثل الحروب أو فترات الانكماش الاقتصادي، تُمنح السلطة التنفيذية غالباً صلاحيات طارئة توسّع من دورها وتُعلّق القيود والضوابط المعتادة[14]. وهو ما يدلّ على أنّ تطور الدساتير الحديثة لم يقم على الفصل الجامد، بل على توازنٍ مرنٍ يقترن بتوسّع دور السلطة التنفيذية مع تعزيز آليات الرقابة المتبادلة، بما يحفظ فاعلية الدولة دون الإخلال بالشرعية الدستورية؛ الأمر الذي يبرز في المقابل حدود هذا التطور عند مستوى التطبيق العملي، ويكشف عن اتساع الفجوة بين النص الدستوري وممارسته الواقعية في بعض النظم؛ وفي العالم العربي ورد في أحد المؤلفات إنّ الصياغات الدستورية في بعض الدول العربية تكرّس الفصل بين السلطات نصاً، لكنها في الواقع تخضع لإرادة السلطة التنفيذية، مما يفرغ المبدأ من مضمونه[15].

حيث إنَ هذه الملاحظة تكشف عن الفجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية؛ أما في التجارب الأوروبية الحديثة، فقد تم تطوير مبدأ الفصل بين السلطات ليتلاءم مع التحولات المعاصرة، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي نموذجاً مغايراً يقوم على توزيعٍ مركّبٍ للسلطات خارج الإطار الوطني؛ وقد عبّر كريستيان عن ذلك بقولهِ إنَ البنية الدستورية للاتحاد الأوروبي ومرتكزاته الديمقراطية غالباً ما تُواجَه بالقول إنّ الاتحاد الأوروبي «كيانٌ خاص»، ومن ثمّ «لا يمكن قياسه بالمعايير التقليدية للدولة القومية» وبدلاً من مبدأ الفصل بين السلطات، تعتمد مؤسسات الاتحاد الأوروبي مفهوم «التوازن المؤسسي»، وهو مفهومٌ ذو وظيفة مختلفة؛ إذ ينصرف أساساً إلى تحديد مهام المؤسسات كما هي مقرّرة بموجب المعاهدات، لا إلى تحقيق توازنٍ فعليٍ بينها، ولا إلى إرساء آليات رقابة أو مساءلة، ولا إلى السعي لتجنّب تركّز السلطة في أيدي عددٍ محدود من الفاعلين[16].

وهو ما يعكس تحوّلاً حديثاً في المبدأ نحو نماذج مرنة تتجاوز الفصل التقليدي، وتعيد صياغته بما ينسجم مع تعقيدات البناء الدستوري المعاصر، حيث لم يعد مبدأ الفصل بين السلطات قائماً على العزل الجامد بين الوظائف، بل على توزيعٍ وظيفيٍّ مرنٍ يركّز على تحديد الاختصاصات وتنسيقها ضمن إطار مؤسسي مركّب؛ الأمر الذي يجسّد أحد أبرز مظاهر تطور المبدأ في الدساتير الحديثة، ويؤكد انتقاله من نموذج كلاسيكي ثابت إلى نموذج ديناميكي قابل للتكيّف مع طبيعة النظم فوق الوطنية وتعقيداتها.

المبحث الثاني/ التحولات التكنولوجية وانعكاساتها على مبدأ الفصل بين السلطات

تمهيد:

لم يعد مبدأ الفصل بين السلطات يُفهم بوصفه آليةً جامدة لتوزيع الوظائف بين السلطات الثلاث، بل أصبح في ظل التحولات التكنولوجية إطارًا ديناميكيًا يتعرض لضغوط نتيجة صعود فاعلين رقميين جدد يمارسون تأثيرًا فعليًا على القرار العام دون خضوع كامل للضوابط الدستورية؛ وبذلك لم تعد الإشكالية مقتصرة على توازن السلطات داخل الدولة، بل امتدت إلى إعادة تعريف مفهوم السلطة ذاته، مع تداخل الاختصاصات وظهور مراكز تأثير جديدة، بما يشكّل تهديدًا بنيويًا للفصل التقليدي بين السلطات؛ وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى القول إنّ شركات التكنولوجيا الكبرى لا تكتفي بمجرد تحدّي مبدأ الفصل التقليدي بين السلطات، بل تعمل على ترسيخ نفسها كركيزةٍ رابعةٍ للسلطة غير خاضعةٍ للمساءلة، بما يفرض إعادةَ تفكيرٍ جذريةً في مبدأ سيادة القانون([17]). وفي هذا السياق، يفرض هذا الواقع تطوير آليات دستورية ورقابية لإخضاع الفاعلين الرقميين (الشركات التقنية، المنصات العابرة للحدود، الذكاء الاصطناعي، منظمات المجتمع المدني الرقمية) لمبدأ المشروعية، بما يكفل الحفاظ على توازن السلطات وصون سيادة القانون؛ وهو ما يتعزز ويجد سنده في الطرح الفقهي الذي يكشف عن حدود القدرة التقليدية للدولة في ضبط هذه التحولات؛ إذ يقول آرثر في دراسته إن حوكمة البنى التحتية الرقمية والتقنيات كثيرًا ما تتجاوز سيطرة الدولة، كاشفةً عن فجواتٍ حاسمةٍ في المساءلة والشرعية، مع تجاوز التقنيات الخوارزمية للحدود القضائية([18]). ويكشف هذا الطرح عن تأثيرٍ مباشرٍ للتحولات التكنولوجية على مبدأ الفصل بين السلطات؛ إذ يؤدي تجاوز سيطرة الدولة وغياب المساءلة إلى إضعاف حدوده التقليدية وظهور مراكز قوة رقمية خارج الإطار الدستوري، ويترتب على ذلك انتقال ممارسات ذات طابع سلطوي إلى فاعلين رقميين، بما يفضي إلى إعادة توزيع غير رسمي للقوة وإثارة إشكاليات في المساءلة والتوازن المؤسسي؛ وهو ما يتجلى في الأدوار السلطوية التي تمارسها المنصات الرقمية خارج الأطر التقليدية، حيث يقول غيلز تُشكِّلُ المنصّاتُ أفعالَنا وعلاقاتِنا بطرائقَ معيّنة، وعلى هذا النحو، قد يُمارس مالكو المنصّات "سلطةً": "القدرةُ التي يمتلكها (أ) على دفع (ب) إلى أن يفكّر أو يفعل شيئًا لم يكن ليفكّر فيه أو يفعله لولا ذلك"، وسواء أكان ذلك بوسائل بشرية أم مؤتمتة، فإنّ المنصّات تُقرّر المحتوى الذي نتلقّاه، مُحدِّدةً ما هو المقبول وغير المقبول، وما الذي يُروَّج له أو لا يُروَّج([19]). ويُفهم من ذلك أن السلطة لم تعد حكرًا على السلطات الثلاث، بل باتت تُمارَس جزئيًا عبر فضاءات رقمية موازية، بما يؤدي إلى إضعاف الحدود الفاصلة بين الاختصاصات الدستورية، ويستلزم إعادة تكييف مبدأ الفصل بين السلطات بما يستوعب هذه التحولات ويضمن خضوعها للرقابة والمشروعية، وعلى هذا الأساس يُقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: تأثير الثورة الرقمية على بنية السلطات الدستورية، والمطلب الثاني: تحديات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل السلطة الرقمية المعاصرة.

المطلب الأول/تأثير الثورة الرقمية على بنية السلطات الدستورية

أفضت الثورة الرقمية إلى إعادة تشكيل بنية السلطات الدستورية على نحوٍ عميق، إذ لم يعد التقسيم التقليدي للوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية كافيًا لضمان التوازن المؤسسي، في ظل بروز فاعلين رقميين يمارسون نفوذًا فعليًا خارج الإطار الدستوري؛ فقد أضحت المنصات الرقمية الكبرى تتحكم في تدفقات المعلومات وصناعة الرأي العام، بما يقارب ممارسة دورٍ سلطوي غير منصوص عليه دستوريًا، الأمر الذي يعكس انتقال مراكز القوة إلى فضاءات رقمية موازية، ويطرح تحديات جوهرية أمام مفاهيم الشرعية والمساءلة؛ وفي هذا السياق، يتعزز هذا التحول مع إدماج التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، في عمليات صنع القرار العام، بما يؤدي إلى إعادة توزيع الوظائف داخل الدولة وتداخلها على نحو غير مسبوق؛ حيث ذهبت إحدى الدراسات للقول يُحدِثُ الذكاءُ الاصطناعيُّ تحوّلًا سريعًا في الحوكمة من خلال إدماج عملية اتخاذ القرار الخوارزمي داخل مجالاتٍ حاسمة، بما يؤدّي إلى زعزعة مبادئ الفصل بين السلطات، وعدم التفويض، والشرعية الديمقراطية([20]). وفي ضوء ذلك، يتبيّن أن التحول نحو الحوكمة الخوارزمية لا يقتصر على تطوير أدوات الإدارة العامة، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البنية الدستورية ذاتها، من خلال إضعاف الحدود الفاصلة بين السلطات وإعادة توزيع مراكز القوة بما يفرض ضرورة تطوير أطر قانونية ورقابية قادرة على استيعاب هذه التحولات وضمان خضوعها لمبدأ المشروعية وصون التوازن الدستوري، كما أدّت الثورة الرقمية إلى تقويض احتكار الدولة للوظائف العامة في ظل بروز فاعلين رقميين ذوي نفوذ فعلي، الأمر الذي أفضى إلى إعادة توزيع غير رسمي للاختصاصات؛ وهو ما يجد تفسيره في آليات انتقال السلطة من المجال العام إلى الفاعلين الخاصين أو نشوئها لديهم بفعل البيئة الرقمية ذاتها، حيث أظهرت دراسة جراسا وزملاؤه قولًا مؤداهُ يمكن أن تُفوَّض هذه السلطات إمّا نتيجةَ نقلٍ غير مباشر وتخلٍّ واعٍ من جانب السلطات العامة لصالح الشركات الخاصة، أحيانًا بسبب نقصٍ في القدرة التكنولوجية أو المالية، وأحيانًا بدافع الملاءمة السياسية، أو يمكن أن تنشأ بصورةٍ ذاتية نتيجةً للبنية ذاتها للشبكة والقوة السوقية التي يتمتع بها هؤلاء الفاعلون من القطاع الخاص([21]).

ويُستفاد من ذلك أنّ التحولات الرقمية لم تعد مجرد عاملٍ خارجي، بل أصبحت عنصرًا مُعيدًا لتشكيل بنية السلطات عبر نقل مراكز القرار إلى فضاءات غير خاضعة بالكامل للرقابة؛ وهو ما أفرز تداخلاً بين المجالين العام والخاص داخل الفضاء الرقمي؛ الأمر الذي يجد سنده في التحليل الفقهي الذي يبيّن كيفية انتقال هذه السلطات أو نشوئها لدى الفاعلين الرقميين؛ ويُعيد جراسا تأكيد هذا التوجّه، مُكرّسًا في تحليله انتقال مراكز السلطة خارج الإطار التقليدي، بما يعكس تحوّلًا بنيويًا في هندسة الاختصاصات الدستورية بقولهِ إنّ مثل هذه القدرات الهائلة تستدعي اعتماد مقاربات تنظيمية جديدة و"تدابير دستورية مضادّة" قادرة على التصدي على نحوٍ ملائم لتحديات العصر الرقمي، حيث ولّت الأيام التي كان فيها الفضاء السيبراني يطالب بأن يُترك وشأنه ويرفض أي ادّعاء للسيادة أو السلطة من جانب المشرّعين المنتخبين والحكومات؛ كما أنّ الوعد بإنشاء عالم (سيبراني) يستطيع فيه أيّ شخص، في أيّ مكان، أن يعبّر عن معتقداته، مهما كانت فرديّتها، دون خوف من الإكراه على الصمت أو الامتثال، لم يكن—في أفضل الأحوال—إلا مخيّبًا للآمال؛ فالفضاء السيبراني ليس، ولا يمكن أن يكون، فضاءً خاليًا من القانون ومن الحقوق (الأساسية)؛ كما أنّ التأكيد على أنّ المواطنين يتمتعون بالحقوق ذاتها عبر الإنترنت كما يتمتعون بها خارجه (الأمم المتحدة) لم يعد كافيًا، رغم أنّ القيم الدستورية الواجب صونها لا تتغيّر([22]). ويُفهم من ذلك أنّ التحولات الرقمية لم تقتصر على توسيع نطاق تطبيق القواعد الدستورية، بل أفضت إلى إعادة تشكيل بنية السلطة ذاتها، من خلال فرض أنماط تنظيمية ورقابية تتجاوز الأطر التقليدية، بما يستدعي تطوير آليات دستورية كفيلة باستعادة التوازن المؤسسي في البيئة الرقمية؛ كما أدّت الثورة الرقمية إلى إعادة صياغة ملامح السلطة داخل الدولة، بحيث لم يعد الفضاء السيبراني مجرد مجال تقني محايد، بل غدا حيزًا تتكثّف فيه علاقات القوة وتتقاطع فيه أدوار الفاعلين العموميين والخواص، بما يفرض إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها البنية الدستورية للسلطات، وهو ما يتجسّد في التحولات المادية لمصادر القوة الرقمية التي دفعت إلى إعادة تشكيل منطق التنظيم الدستوري ذاته، إذ يشير فيدريكو في دراسته إلى أنّ الحجم غير المسبوق من البيانات الشخصية التي جرى تحميلها إلى الفضاء السيبراني، إلى جانب الانتشار الواسع للحوسبة الشاملة عبر إنترنت الأشياء وتقنيات الحوسبة السحابية، فضلًا عن التزايد المطّرد في القوة السياسية والاقتصادية للشركات الكبرى، قد دفع الجهات التنظيمية إلى إعادة التفكير في المقاربات المعتمدة تجاه الفضاء السيبراني([23]). ما معناه أنّ هذه التحولات لم تقتصر على تطوير أدوات التنظيم؛ بل أفضت إلى إعادة توزيع مراكز القوة وإضعاف الحدود التقليدية بين السلطات، بما يستدعي إعادة بناء الأطر الدستورية والرقابية لضمان خضوع الفضاء الرقمي لمبدأ المشروعية وصون التوازن المؤسسي. خلاصة القول، إنّ الثورة الرقمية لم تعد مجرد تطوّر تقني؛ بل أدت إلى إعادة تشكيل بنية السلطات الدستورية عبر نقل مراكز القوة إلى فاعلين رقميين خارج الإطار التقليدي، بما أدى إلى تداخل الاختصاصات وتآكل الحدود بين السلطات؛ وعليه، فإنّ صون مبدأ الفصل بين السلطات يقتضي إعادة صياغته وفق مقاربة مرنة تُخضع جميع مظاهر السلطة بصرف النظر عن طبيعتها لرقابة دستورية فعّالة، بما يضمن الحفاظ على التوازن المؤسسي ومبدأ المشروعية في العصر الرقمي.

المطلب الثاني/ تحديات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل السلطة الرقمية المعاصرة

أصبح مبدأ الفصل بين السلطات أمام اختبار تاريخي في ظل التحولات الرقمية التي أوجدت قوى جديدة خارج الإطار الدستوري، لاسيما المنصات التقنية الكبرى التي تسيطر على المعلومات والتواصل الاجتماعي وتمارس تأثيرًا فعلياً على القرارات السياسية والقانونية؛ وتُثار في الفقه الدستوري المعاصر إشكالية جوهرية تتعلق بإمكان إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في بنية السلطة القضائية، وما يترتب على ذلك من آثار تمسّ جوهر مبدأ الفصل بين السلطات، ولا سيما وظيفة القضاء بوصفه سلطة رقابية مستقلة؛ حيث يرى الباحث ميخائيل أنه يمكن للسلطة القضائية أن تضطلع بدورها بوصفها أداة رقابة، غير أن قدرة آلةٍ ما على صياغة رأيٍ مُقنع لا تدلّ بأي حال من الأحوال على أنها قادرة على أن تكون رقابةً مستقلةً على السلطتين الأخريين؛ وبالنظر إلى أن السلطتين الأخريين ستحتفظان، على الأرجح، بقدراتهما على التشريع، فإنهما تبدوان وكأنهما تمتلكان قدراً كبيراً من السيطرة على سلطة قضائية تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ وقد يكون من الممكن بناء نظام ذكاء اصطناعي يوفّر قدراً أكبر من الرقابة، إلا أن ذلك لن يكون أمراً يسيراً أو بسيطاً، كما أن المؤيدين لأتمتة القانون لا يتناولون هذه الإشكالية ولا يعالجونها([24]). وبناءً على ذلك؛ يمكن استنتاج أن إدخال الأنظمة الذكية في الوظيفة القضائية لا يقتصر على تطوير أدوات العمل القضائي فحسب، بل يثير إشكالاً بنيوياً يمسّ جوهر الاستقلال القضائي، ويُعيد طرح مسألة التوازن بين السلطات في ظل تحولات السلطة الرقمية المعاصرة؛ ويأتي هذا الإشكال ضمن سياق أوسع لإعادة تشكيل بنية توزيع السلطات في النظم المعاصرة تحت تأثير التحولات المؤسسية والتكنولوجية المتسارعة؛ وتُبرز الأدبيات القانونية المعاصرة أن إدارة الأزمات داخل الاتحاد الأوروبي لم تعد مجرد حالة استثنائية مؤقتة، بل أصبحت عاملاً بنيوياً يعيد تشكيل طبيعة توزيع السلطات داخل المنظومة المؤسسية الأوروبية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على مبدأ الفصل بين السلطات، وفي السياق نفسه من إعادة تشكيل موازين السلطة تحت ضغط التحولات المعاصرة، تؤكد دراسة كريستينا وزملائها هذا الاتجاه، حيث جاء فيها يتطوّر الاتحاد الأوروبي عبر الأزمات، وقد قدّم العقد الأخير أزماتٍ من أنواعٍ متعددة، غير أنه، بدلاً من العودة إلى الوضع الطبيعي بعد انقضاء المرحلة الحادّة من الأزمة، فإن تدابير الأزمات في الاتحاد الأوروبي تميل تدريجياً إلى التحوّل إلى «الوضع الطبيعي الجديد»؛ إذ تصبح تدابير الأزمات جزءاً راسخاً من مكتسبات الاتحاد ومن أدواته وقد أثّرت هذه التطورات في السلطات الثلاث جميعها وفي توازن صلاحياتها، وعلى وجه الخصوص، اضطلعت مؤسسات الاتحاد الأوروبي التنفيذية بمهام جديدة، مما جعل

ممارسة السلطة التنفيذية أكثر صعوبة من حيث السيطرة والضبط[25]. ويُفهم من ذلك أن التحولات المرتبطة بإدارة الأزمات داخل الاتحاد الأوروبي أدّت إلى إعادة تشكيل التوازن التقليدي بين السلطات، من خلال توسّع صلاحيات السلطة التنفيذية وامتدادها في وظائف جديدة؛ الأمر الذي انعكس على قدرة الرقابة والتقييد داخل البناء المؤسسي، بما يثير إشكالات مباشرة تتصل بمبدأ الفصل بين السلطات في سياق التحولات المعاصرة، وهو ما يجد امتداده في تحولاتٍ مؤسسية أوسع تكشف عن إعادة تشكيل بنية السلطة خارج حدود السياقات الأوروبية الخاصة؛ ومن جهة أُخرى؛ تُظهر التحولات المؤسسية المعاصرة أنّ مبدأ الفصل بين السلطات لم يعد يعمل بذات الصيغة الكلاسيكية التي قام عليها، إذ أفرز تطوّر الدولة الحديثة وتعقّد وظائفها، ولا سيما مع توسّع الدور الإداري، مراكزَ قوةٍ جديدة تتجاوز التقسيم التقليدي للسلطات، الأمر الذي انعكس على توازنها وحدود الرقابة المتبادلة بينها؛ حيث نبه شارما في دراسته أنّ الإدارة، وإن كانت تُفوّض النظام الثلاثي، فإنها لا تفعل ذلك إلا من خلال تحوّلها إلى مركزٍ متميّزٍ للسلطة، تفرضه ضرورة الحفاظ على هذا النظام في ظلّ ظروفٍ جديدة»؛ ولا يقتصر ذلك على إفضائه إلى حالاتٍ متعدّدة من تغوّل السلطة التنفيذية على مستوى العالم، بل يمتدّ أيضًا إلى تقليص مستوى مساءلتها تجاه السلطتين الأُخريين[26]. معنى ذلك أنّ بروز الإدارة كقوة مستقلة نسبياً داخل البناء المؤسسي أسهم في إعادة تشكيل موازين السلطة، بما أفضى إلى إضعاف آليات الرقابة التقليدية وتآكل فاعلية التوازن بين السلطات؛ وهو ما يُجسّد أحد أبرز التحديات التي تواجه مبدأ الفصل بين السلطات في ظل التحولات المعاصرة، ولا سيما في سياق تنامي الأدوار التقنية والإدارية للدولة الحديثة؛ وهو ما يتلاقى مع ما قرّره الباحث آون كارلون في دراسته حول إعادة قراءة مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة الحديثة؛ حيث أكّد أنّ البنية التقليدية للمبدأ لم تعد قادرة على استيعاب التحولات المؤسسية الراهنة، بقوله قد يكون من المفيد، تبعًا لذلك، إيضاحُ بعض الافتراضات التي يقوم عليها التحليل التالي صراحةً؛ وأول هذه الافتراضات، ولعله الأقل إثارةً للجدل، هو أن وجود نظامٍ خالصٍ للفصل المؤسسي أمرٌ مستحيلٌ وغير مرغوبٍ فيه، ومن السذاجة الاعتقاد بأن قواعد الفصل بين السلطات قادرةٌ على إنشاء حجراتٍ محكمة الإغلاق، بحيث تحتوي كلٌّ منها على كامل ما يندرج ضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ فالتداخلُ أمرٌ لا مفرّ منه[27]. ويتضاعف أثر هذا التداخل البنيوي في ظل التحولات الرقمية المعاصرة، التي أسهمت في توسيع نطاق الوظائف الإدارية والتقنية للدولة، بما يعمّق من إشكالية تداخل السلطات؛ أي ما معناه أن التحولات المعاصرة، سواء ذات الطابع الإداري أو التكنولوجي، قد أفضت إلى تقويض التصور الكلاسيكي الجامد للفصل بين السلطات، واستبداله بنموذج أكثر تعقيداً يقوم على التداخل الوظيفي وتشارك الاختصاصات؛ الأمر الذي يفرض إعادة النظر في آليات الضبط والرقابة التقليدية، بما يضمن إعادة ضبط التوازن المؤسسي وتعزيز فعالية الرقابة في إطار الدولة الحديثة دون الإخلال بمتطلبات الفعالية في الدولة الحديثة، لاسيما في ظل تصاعد دور النظم الرقمية والذكاء الاصطناعي في ممارسة الوظائف العامة.وبذلك يتبيّن أن مبدأ الفصل بين السلطات يواجه تحوّلاً نوعيًا في ظل البيئة الرقمية المعاصرة؛ حيث لم تعد التحديات مقتصرة على اختلال التوازن بين السلطات التقليدية، بل امتدت إلى بروز فواعل جديدة وتداخلات وظيفية معقّدة تُضعف من فاعلية الرقابة المتبادلة؛ الأمر الذي يفرض إعادة بناء آليات هذا المبدأ وتكييفه بما يضمن الحفاظ على جوهره في صون التوازن المؤسسي وحماية الحقوق والحريات في إطار الدولة الحديثة.

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم من تحليلٍ تأصيليّ ونقديّ لمبدأ الفصل بين السلطات، يتبيّن أنّ هذا المبدأ لم يعد يُمكن فهمه أو تطبيقه ضمن إطاره الكلاسيكي الجامد الذي تأسّس عليه في الفكر الدستوري التقليدي، ذلك أنّ التحولات التكنولوجية المعاصرة لم تقتصر على تطوير أدوات ممارسة السلطة، بل تجاوزت ذلك إلى إعادة تشكيل بنيتها ذاتها، من خلال إدخال فواعل رقمية جديدة، وإعادة توزيع مراكز القوة خارج الأطر المؤسسية التقليدية؛ وقد أفضى هذا الواقع إلى تآكل الحدود الفاصلة بين السلطات، وإضعاف آليات الرقابة المتبادلة، بما يُهدّد جوهر التوازن المؤسسي الذي يُشكّل الغاية الأساسية لهذا المبدأ.

كما كشفت الدراسة أنّ التحدي لم يعد محصورًا في منع تغوّل سلطة على أخرى داخل الدولة، بل امتدّ ليشمل ضرورة إخضاع قوى رقمية عابرة للحدود – كالشركات التقنية والمنصات الرقمية – لمقتضيات المشروعية الدستورية؛ وهو ما يفرض إعادة بناء المفهوم ذاته للسلطة في ضوء البيئة الرقمية؛ وفي هذا السياق؛ لم يعد الفصل بين السلطات يعني العزل التام، بل بات يقوم على التداخل الوظيفي المنضبط، والتكامل المؤسسي القائم على رقابة فعّالة ومتجددة.

ومن ثمّ؛ فإن الحفاظ على روح مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الرقمي يقتضي الانتقال من النموذج التقليدي إلى نموذجٍ مرنٍ وديناميكي، يستوعب التحولات التكنولوجية، ويُعيد هندسة الآليات الرقابية بما يكفل تحقيق التوازن المؤسسي، وصون الحقوق والحريات، ومنع نشوء مراكز سلطة غير خاضعة للمساءلة؛ وهو ما يستدعي من الدساتير الحديثة أن تتبنّى مقاربات مبتكرة تدمج الفاعلين الرقميين ضمن الإطار القانوني، وتُعزّز من فعالية الرقابة القضائية والتشريعية على استخدام التكنولوجيا في ممارسة السلطة. وبالاستناد إلى ما تقدّم من نتائج التحليل؛ نخلص إلى أنّ هذه الدراسة قد توصّلت إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات التي تُسهم في تطوير مبدأ الفصل بين السلطات بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الرقمي، ويُعزّز من قدرته على تحقيق التوازن المؤسسي في ظل التحولات المعاصرة.

النتائج

1. أنّ مبدأ الفصل بين السلطات يُمثّل ضمانة دستورية أساسية لحماية الحقوق والحريات، غير أنّ صيغته الكلاسيكية لم تعد كافية لمواجهة تحديات العصر الرقمي .
2. ظَهر أنّ التحولات التكنولوجية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، أدّت إلى إعادة توزيع مراكز السلطة خارج الإطار الدستوري التقليدي .
3. أنّ ظهور فواعل رقمية عابرة للحدود أسهم في إضعاف احتكار الدولة للسلطة، وخلق أنماط جديدة من النفوذ غير الخاضع للرقابة .
4. يُلاحظ أنّ التداخل الوظيفي بين السلطات أصبح سمة ملازمة للدولة الحديثة، مما يُضعف من فاعلية الفصل الجامد ويُعزّز الحاجة إلى نموذج مرن .
5. أنّ السلطة التنفيذية شهدت توسعًا ملحوظًا في ظل التحولات التكنولوجية، على حساب السلطتين التشريعية والقضائية .
6. إدماج الذكاء الاصطناعي في الوظيفة القضائية يثير إشكاليات تمسّ جوهر الاستقلال القضائي والحياد .
7. تبين أنّ الآليات التقليدية للرقابة لم تعد كافية لضبط ممارسات السلطة في البيئة الرقمية .
8. أنّ الفضاء الرقمي أفرز مراكز قوة جديدة تُمارس تأثيرًا فعليًا على القرار العام دون خضوع كامل للمساءلة القانونية .
9. لوحِظ أنّ الدساتير الحديثة ما زالت تعاني من قصور في استيعاب التحولات الرقمية ضمن بنيتها التنظيمية والرقابية .
10. أنّ الحفاظ على التوازن المؤسسي في العصر الرقمي يقتضي إعادة صياغة مبدأ الفصل بين السلطات ضمن إطار ديناميكي يستوعب التغيرات المعاصرة.

التوصيات

1. ضرورة قيام **المشرّع العراقي** بإدخال تعديلات دستورية وتشريعية تُنظّم استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في عمل السلطات العامة، بما يضمن خضوعها للرقابة القضائية .
2. دعوة **المشرّع العراقي** إلى سنّ قوانين متخصصة لحوكمة المنصات الرقمية والشركات التقنية العاملة داخل الدولة، بما يضمن عدم تحوّلها إلى مراكز سلطة موازية .
3. حثّ **المشرّع العربي** على تبنّي إطار قانوني موحّد لتنظيم الفضاء الرقمي، يُعزّز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات العابرة للحدود .
4. ضرورة تعزيز دور السلطة القضائية في الرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن الأنظمة الذكية والخوارزميات .
5. تطوير آليات رقابية جديدة داخل البرلمانات تمكّنها من متابعة استخدام التكنولوجيا في عمل السلطة التنفيذية .
6. إدماج مبادئ الشفافية والمساءلة الرقمية ضمن النصوص الدستورية، بما يضمن وضوح آليات اتخاذ القرار الخوارزمي .
7. العمل على إنشاء هيئات مستقلة مختصة بالرقابة على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في القطاع العام .
8. تعزيز التعاون الدولي لوضع قواعد قانونية ملزمة للشركات التكنولوجية الكبرى، تضمن خضوعها للشرعية القانونية .
9. تحديث مناهج التعليم القانوني لإدماج موضوعات القانون الرقمي والذكاء الاصطناعي ضمن الدراسات الدستورية والإدارية .
10. تبنّي نموذج مرن لمبدأ الفصل بين السلطات يقوم على التوازن الوظيفي والتداخل المنضبط، بما يتلاءم مع طبيعة الدولة الرقمية الحديثة.

الهوامش

([1]) See: M. J. C. Vile, Constitutionalism and the Separation of Powers, Law and Legal – Constitutional Law, 1967, p. 5, where it states: "The doctrine of the separation of powers finds its roots in the ancient world; it was in seventeenth-century England that it emerged for the first time as a coherent theory of government, explicitly set out, and urged as the 'grand secret of liberty and good government'. In the upheaval of civil war the doctrine emerged as a response to the need for a new constitutional theory. Growing out of the more ancient theory, the doctrine of the separation of powers became both a rival to it, and also a means of broadening and developing it into the eighteenth-century theory of the balanced constitution."

([2]) See: Montesquieu, The Spirit of the Laws, Cambridge University Press, Cambridge, 1989, p. 157, where it states: "It is not enough to treat political liberty in its relation to the constitution; it must be shown in its relation to the citizen. I have said that, in the former instance, liberty is formed by a certain distribution of the three powers."

([3]) See: Eoin Carolan, The New Separation of Powers: A Theory for the Modern State, Oxford University Press, Oxford, 2009, p. 18, where it states: "the theory of the separation of powers has a

clearly defined role in helping to structure and direct the distribution and division of institutional power. Proffering a particular vision of institutional order, it ought to act as a guide to those who wish to establish an efficacious system of governance."

([4]) يُنظر: الدكتور، حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري (النظرية العامة) ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 31.

([5]) حيدر باسم محمد، مبدأ فصل السلطات في التشريع العراقي، جامعة الموصل، كلية الحقوق، مكتبة نور الرقمية، 2020، ص2.

([6]) See: John Locke, Two Treatises of Government, Cambridge University Press, Cambridge, 1988, p. 364, where it states: "And because it may be too great a temptation to humane frailty apt to grasp at Power, for the same Persons who have the Power of making Laws, to have also in their hands the power to execute them."

([7]) See: Montesquieu, The Spirit of the Laws, Cambridge University Press, Cambridge, 1989, Book XI, Chapter 6, p. 213, where it states: "When the legislative and executive powers are united in the same person, or in the same body of magistrates, there can be no liberty; because apprehensions may arise, lest the same monarch or senate should enact tyrannical laws, to execute them in a tyrannical manner."

([8]) See: James Madison, The Federalist No. 51, February 6, 1788, Founders Online (National Archives), p. 1, where it states: "But the great security against a gradual concentration of the several powers in the same department, consists in giving to those who administer each department, the necessary constitutional means, and personal motives, to resist encroachments of the others. The provision for defence must in this, as in all other cases, be made commensurate to the danger of attack. Ambition must be made to counteract ambition. The interest of the man must be connected with the constitutional rights of the place."

([9]) يُنظر: الدكتور، حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري (النظرية العامة) ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 57.

([10]) يُنظر: علي الشحات، النظام الدستوري العربي بين النص والتطبيق، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2018، ص 89.

([11]) يُنظر: أكرم جاسم محمد، المبادئ الدستورية التي تحكم الرقابة القضائية على التزام التشريع بالدستور، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (74)، العدد (10)، شباط، 2026، ص 394.

([12]) يُنظر: مطشر خميس ذياب جديع، (مبدأ الفصل بين السلطات في دستور 2005)، جامعة بغداد، كلية القانون، مكتبة نور الرقمية، 2024، ص 5.

([13]) See: James Madison, Federalist No. 47: The Particular Structure of the New Government and the Distribution of Power Among Its Different Parts, The New York Packet, February 1, 1788, in: The Federalist Papers, where it states: "The accumulation of all powers, legislative, executive, and judiciary, in the same hands, whether of one, a few, or many, and whether hereditary, selfappointed, or elective, may justly be pronounced the very definition of tyranny. Were the federal Constitution, therefore, really chargeable with the accumulation of power, or with a mixture of powers, having a dangerous tendency to such an accumulation, no further arguments would be necessary to inspire a universal reprobation of the system." (no fixed page number; depends on edition).

([14]) See: Heng-Fu Zou, The Separation of Powers: How Checks and Balances Lead to State Expansion, November 22, 2024, pp. 3–4, where it states: "The Executive Branch: The executive is often the most visible and dynamic branch of government, as it involves the leadership of the state. Historically, the executive (whether a monarch, president, or prime minister) has sought to consolidate power and expand its influence, often in the name of national security, economic growth, or social order. The executive branch tends to have institutional advantages: it controls the bureaucracy, the military, and foreign affairs, all of which provide opportunities for power expansion. Over time, the executive's ability to issue executive orders, decrees, and emergency powers has allowed it to circumvent legislative checks, making the executive a dominant force in governance. In times of crisis, such as war or economic downturns, the executive is often granted emergency powers that expand its role and suspend normal checks." (Working Paper; no volume or issue number).

([15]) عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006، ص. 201.

([16]) See: Christina Eckes, Päivi Leino-Sandberg, Anna W. Ghavanini, A Case for Separation of Powers in the EU, Amsterdam Law School Legal Studies Research Paper No. 2024-27; Amsterdam Centre for European Law and Governance Research Paper No. 2024-07, 2024, p. 2, where it states: "the EU constitutional structure and democratic credentials are often countered by reference to how the EU is 'special' and that it therefore 'cannot be measured by reference to traditional nation-State

standards'. Instead of a separation of powers, the EU institutions refer to 'institutional balance', which has a different function. It is more concerned with the tasks of the Institutions as they are defined under the Treaties, rather than an actual balance between them, an aspect of control or scrutiny, or any objective of avoiding concentration of power in the hands of too few actors."

([17]) See: Maja Sahadžić, "The Rule of Law, the Separation of Powers, and Big Tech," Pravni Zapisi, vol. 16, no. 1, 2025, p. 23, where it states: "Big Tech is not simply challenging the traditional separation of powers, it is installing itself as a fourth, unaccountable pillar of power, demanding a radical rethinking of the rule of law."

([18]) See: Artur Ishkhanyan, The sovereignty-internationalism paradox in AI governance: digital federalism and global algorithmic control, Discover Artificial Intelligence, Research Article, received 21 November 2024, accepted 9 June 2025, published 23 June 2025, p. 2, which states: "As Mueller and Deibert et al. argue, the governance of digital infrastructures and technologies frequently bypasses state control, exposing critical gaps in accountability and legitimacy as algorithmic technologies transcend jurisdictional boundaries."

([19]) See: Giles Moss and Heather Ford, *How accountable are digital platforms?*, **Journal of Digital Politics and Society**, Vol. 3, No. 1, 2020, p. 2, which states: "Platforms shape our actions and relationships in particular ways. As such, platform owners may exercise 'power': 'the capacity of A to motivate B to think or do something that B would not otherwise have thought or done'. Whether through human or automated means, platforms decide what content we receive, determining what is acceptable and unacceptable and what is promoted or not."

([20]) See: Laraib Fatima, Rachel Green, and Mahnur Irfan, Beyond Algorithmic Due Process: Constitutional Delegation, Non-delegation Doctrine, and Digital Constitutionalism in AI Governance, International Journal of Law, Policy and Scientific Research (IJLPSR), Vol. 1, Issue 1, 2025, p. 41, which states: "Artificial intelligence (AI) is rapidly transforming governance by embedding algorithmic decision-making into critical domains thereby destabilizing principles of separation of powers, nondelegation, and democratic legitimacy."

([21]) See: Oreste Pollicino, "A New Geometry for Digital Constitutionalism?", in Graça Enes, Inês Neves and Tiago Morais Rocha (eds.), A Digital Europe for Citizens: Data Governance, Data Markets, Data Services, Springer Nature Switzerland AG, 2026, p. 192, which states: "Although exercised by multinational private companies, the powers in question may frequently be equivalent to legislative, administrative, executive and judicial functions traditionally performed by public authorities."

([22]) See: Oreste Pollicino, "A New Geometry for Digital Constitutionalism?", in Graça Enes, Inês Neves and Tiago Morais Rocha (eds.), A Digital Europe for Citizens: Data Governance, Data Markets, Data Services, Springer Nature Switzerland AG, 2026, p. 193, which states: "Such tremendous capabilities demand new regulatory approaches and 'constitutional counteractions' that adequately address the challenges of the Digital Age. Gone are the days of cyberspace demanding to be left alone and rejecting any claim of sovereignty or authority by elected legislators and governments. The promise that a (cyber)world was being created where 'anyone, anywhere may express his or her beliefs, no matter how singular, without fear of being coerced into silence or conformity' was, at best, disappointing. Cyberspace is not and cannot be a space free of law and (fundamental) rights; emphasizing that citizens enjoy the same rights online as they do offline (United Nations) is no longer enough, although the constitutional values that need to be upheld do not vary."

([23]) See: Federico Pierucci, "Sovereignty in the Digital Era: Rethinking Territoriality and Governance in Cyberspace," Digital Society, Vol. 4, Article 27, 2025, p. 27, https://doi.org/10.1007/s44206-025-00189-4, which states: "The unparalleled amount of personal data that have been uploaded in the cyberspace, the pervasiveness of ubiquitous computing through the Internet of Things and the cloud technologies, as well as the increasing political and economic power of big corporations, have prompted regulators to rethink the approaches to the cyberspace."

([24]) See: Andrew C. Michaels, Artificial Intelligence, Legal Change, and Separation of Powers, University of Cincinnati Law Review, Vol. 88, Issue 4, May 2020, p. 14, where it states: "A machine's ability to write a persuasive opinion does nothing to indicate that it can serve as an independent check on the other two branches. Given that the other two branches would presumably maintain their

lawmaking abilities, they would seem to have a large degree of control over an AI judiciary. It may be possible to construct some AI system that provides more of a check, but it would not be trivial to do so, and those arguing for legal automation do not attempt to address this problem."

([25]) See: Christina Eckes, Päivi Leino-Sandberg, Anna W. Ghavanini, A Case for Separation of Powers in the EU, Amsterdam Law School Legal Studies Research Paper No. 2024-27; Amsterdam Centre for European Law and Governance Research Paper No. 2024-07, 2024, p. 5, where it states: "The EU evolves through crises, and the last decade has offered crises of many kinds. However, instead of a return to normalcy after the passing of the acute stage of a crisis, crisis measures in the EU gradually tend turn into the 'new normal'. Crisis measures become an established part of the acquis and the EU toolkit. These developments have affected all three branches and the balance of their powers. In particular, the EU's executive institutions have taken on new tasks, making the exercise of executive power more difficult to control."

([26]) See: Vijaylaxmi Sharma & Prabhpreet Singh, A Comparative Study of Separation of Powers – An Aspect of Constitutionalism, RDC No. 2/2021, DOI:10.47743/rdc-2021-2-0001, p. 23, where it states: "Also, though the administration subverts of the tripartite system, it does so only by becoming a distinct kind of focus of power, necessary to maintain the system in new circumstances. This is not just leading to various instances of executive overreach around the world, but also to reducing the level of executive accountability that was owed to the other two organs."

([27]) See: Eoin Carolan, What is the Core of the Separation of Powers?, University College Dublin, p. 4, citing: Paul M. Bator, "Constitution as Architecture: Legislative and Administrative Courts under Article III," Indiana Law Journal, vol. 65, no. 2, 1990, p. 265, where it states: "It may be useful, therefore, to make explicit some of the assumptions that underlie the analysis that follows. The first, and likely least controversial, is that a pure system of institutional separation is impossible and undesirable. It is naïve … to think of separation of powers rules as capable of creating sealed chambers, each of which must contain all there is of the executive, legislative and judicial powers. Overlap is inevitable."

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1. البحري، مصطفى حسن، القانون الدستوري (النظرية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009 .
2. الشحات، الشحات علي، النظام الدستوري العربي بين النص والتطبيق، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2018 .
3. العروي، العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006 .

ثانياً: الكتب الأجنبية:

1. Vile ،M. J. C. ،Constitutionalism and the Separation of Powers ،Oxford University Press، 1967.
2. Montesquieu ،Charles Louis de Secondat ،The Spirit of the Laws ،Cambridge University Press ،Cambridge، 1989.
3. Locke ،John ،Two Treatises of Government ،Cambridge University Press ،Cambridge، 1988.
4. Carolan ،Eoin ،The New Separation of Powers: A Theory for the Modern State ،Oxford University Press ،Oxford، 2009.

ثالثاً: البحوث العربية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة:

1. محمد، جاسم أكرم، المبادئ الدستورية التي تحكم الرقابة القضائية على التزام التشريع بالدستور، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (74)، العدد (10)، 2026، ص 394 .

رابعاً: البحوث الأجنبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة:

1. Moss ،Giles؛ Ford ،Heather ،How accountable are digital platforms? ،Journal of Digital Politics and Society، Volume 3, Issue 1, 2020, p. 2.
2. Sahadžić ،Maja ،The Rule of Law, the Separation of Powers, and Big Tech ،Pravni Zapisi، Volume 16, Issue 1, 2025, p. 23.
3. Michaels ،Andrew C. ،Artificial Intelligence, Legal Change, and Separation of Powers ، University of Cincinnati Law Review، Volume 88, Issue 4, 2020, p. 14.

4. Fatima ،Laraib؛ Green ،Rachel؛ Irfan ،Mahnur ،Beyond Algorithmic Due Process: Constitutional Delegation, Non-delegation Doctrine, and Digital Constitutionalism in AI Governance ، International Journal of Law, Policy and Scientific Research، Volume 1, Issue 1, 2025, p. 41.
5. Pierucci ،Federico ،Sovereignty in the Digital Era: Rethinking Territoriality and Governance in Cyberspace ،Digital Society، Volume 4, 2025, p. 27.
6. Ishkhanyan ،Artur ،The sovereignty-internationalism paradox in AI governance: digital federalism and global algorithmic control ،Discover Artificial Intelligence، 2025, p. 2.
7. Sharma ،Vijaylaxmi؛ Singh ،Prabhpreet ،A Comparative Study of Separation of Powers – An Aspect of Constitutionalism ،RDC، Issue 2, 2021, p. 23.

خامساً: الرسائل والبحوث الجامعية:

1. محمد، باسم حيدر، مبدأ فصل السلطات في التشريع العراقي، جامعة الموصل، كلية الحقوق، 2020 .
2. جديع، خميس مطشر ذياب، مبدأ الفصل بين السلطات في دستور 2005، جامعة بغداد، كلية القانون، 2024 .

سادساً: الأوراق البحثية (Working Papers & Research Papers) :

1. Zou ،Heng-Fu ،The Separation of Powers: How Checks and Balances Lead to State Expansion ،2024.
2. Eckes ،Christina؛ Leino-Sandberg ،Päivi؛ Ghavanini ،Anna W. ،A Case for Separation of Powers in the EU ،Amsterdam Law School Legal Studies Research Paper No. 2024-27؛ Amsterdam Centre for European Law and Governance Research Paper No. 2024-07، 2024
3. Carolan ،Eoin ،What is the Core of the Separation of Powers? ،University College Dublin.

سابعاً: فصول في كتب:

1. Pollicino ،Oreste ،A New Geometry for Digital Constitutionalism?ضمن: Enes ،Graça؛ Neves ، Inês؛ Rocha ،Tiago Morais (eds.) ،A Digital Europe for Citizens: Data Governance, Data Markets, Data Services ،Springer Nature Switzerland AG، 2026, pp. 192–

ثامناً: مقالات علمية إضافية:

1. Bator ،Paul M. ،Constitution as Architecture: Legislative and Administrative Courts under Article III ،Indiana Law Journal، Volume 65, Issue 2, 1990, p. 265.

تاسعاً: الوثائق الدستورية والفكر السياسي:

1. Madison ،James ،The Federalist No. 47 ،The New York Packet، 1788.
2. Madison ،James ،The Federalist No. 51 ،Founders Online (National Archives)، 1788.

عاشراً: القوانين والتشريعات العربية:

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

حادي عشر: القوانين والتشريعات الأجنبية:

1. مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الرقمية والفضاء السيبراني (كما وردت في الأدبيات القانونية الدولية) .

ثاني عشر: المواقع الإلكترونية:

1. National Archives (Founders Online) ،The Federalist Papers.
2. Springer Nature (DOI System)، Scientific Databases for Digital Articles.